البحرين لعبت دورا كبيرا لإقرار السلام في تيمور الشرقية

٢٠٠ فلس

أخبار الخليج

٢٠ صفحة

جريدة يومية سياسية جامعة

http://www.akhbar-alkhaleej.com

رقم التسجيل GAKH 103

العدد (٧٨٤٦) السنة الثالثة والعشرون ○ الخميس ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٠ هـ ○ ١٦ سبتمبر ١٩٩٩م ○ AKHBAR ALKHALEEJ, Thu, 16 Sep, 1999, No. 7846 ○

مبايعة الذهب

لأهداف إنسانية وتجارية يرهن الذهب بدلاً من بيعه

رغم إيجابيات العملية فإنها نوع من الاستغلال

الشروط التي تحقق أهداف المتبايعين هي شروط مشروعة

كتبت - لميس ضيف

الذهب بالنسبة للمرأة مصدر للجمال والمباهاة والامان.. فهو كما تردد النساء الذخر ضد ويلات الزمن.. أو هكذا كان على الاقل.. فمنذ سنوات مضت كانت النساء يحرصن على شراء الذهب وبيعه عند الحاجة لان سعره كان في تزايد مستمر. فما اشترته الجدة «بروميات» معدودة باعته البنت بدنانير عديدة.. ولكن الوضع تغير تماما في الآونة الأخيرة.. فقد انخفض سعر الذهب.. ويتوقع له ان ينخفض أكثر من ذلك.. وتزامن ذلك مع غلاء الأسعار والحياة الصعبة التي أصبحنا نعيشها اليوم.. مما جعل أعداد الذين يقبلون على بيع ذهبهم أكثر من أعداد أولئك الذين يقبلون على شرائه.. ومبايعة الذهب هو مشروع قامت به عدد من المحلات.. ويقوم على أساس شراء الذهب من أصحابه وعدم التصرف فيه لمدة شهرين فاذا ما تمكن الشخص من اعادة المبلغ في هذه الفترة فانه يسترجع مجوهراته.

بقية التفاصيل ستجدونها في هذا التحقيق مع الصاغة الذين عملوا في هذا المجال والذين استعرضوا تجربتهم في مجال مبايعة الذهب.

الشيخ سليمان العدني

خدمة إنسانية في المقام الأول

«ان الخطوة التي خطوناها في الآونة الأخيرة بمشروع مبايعة الذهب لم تكن خطوة تجارية مائة في المائة، بل كانت فكرة انسانية في المقام الأول».

هكذا بدأ السيد خليل درويش صاحب مجوهرات الخليل حديثه فهو يقول: ردا على سؤالنا حول السبب الذي دفعه إلى بدء هذا المشروع: لقد تغيرت الظروف كلية عما كانت عليه قبل سنوات.. فعندما بدأت بتجارة الذهب، وقد كان ذلك قبل عشر سنوات بعد ان تركت وظيفتي كموظف في احد البنوك الكبرى.. عندما كان الذهب في أوجه وقد كان سعر الجرام آنذاك يساوي ٤,٣٠٠ فلس على أقل تقدير دون احتساب «المصنعية» أما اليوم فقد وصل سعر الجرام لـ ٢,٧٠٠ فلس وهو في انخفاض متزايد، بالاضافة الى انخفاض أسعار المصنعية أكثر مما كانت عليه.. وكذلك منافسة الاكسسوارات التي أصبح بعضها لا يختلف بتاتا عن الذهب الاصلي.

كل ذلك يقودنا لحقيقة هامة، وهي ان الذهب لم يعد كما كان.

ومن ناحية أخرى أصبح الناس أكثر حاجة إلى المال.. وفي جميع بول العالم يلجأ الفرد في وقت العصر لبيع مقتنياته الثمينة بغرض توفير المال.. ومنذ عملي في مجال الذهب كنت أشعر بالنساء المعوزات فهن يأتين للمحل لبيع مجوهراتهن، وهن بين نارين.. نار الحاجة ونار الرغبة في الاحتفاظ بذهبهن.

هذا قادني لهذه الفكرة التي تقوم على مبدأ رهن الذهب.. فنحن نشتري الذهب من مالكه بسعره في السوق اليوم.

وتكتب معه ورقة تقول انه يستطيع استرداده في مدة تتراوح بين شهر الى شهرين بفرق ١٠٠ فلس عن الجرام الواحد.

منفعة متبادلة

○ وهل لاقت هذه الطريقة رواجا؟

- هذه الطريقة مناسبة جدا لكلا الطرفين البائع والمشتري، فبعض الاشخاص يبيعون ذهبهم للضرورة ويعلمون ان ظروفهم سوف تتحسن بعد فترة قصيرة، أو انهم على وشك الحصول على المال.. فرهن الذهب في هذه الحالة وخسارة مبلغ ٥٠ او ٦٠ دينارا سيكون افضل الف مرة من خسران ذهبهم الى الابد.. وخصوصا ان هذا الذهب الذي يبيعونه ليس مجرد ذهب للزينة، بل هو عبارة عن تكريات مناسبات قيمة بالنسبة لكل منهم.

ثم ان المجوهرات التي اشترتها السيدة منذ ٦ سنوات بقيمة ٥٠٠ دينار.. لن تدر عليها اكثر من ١٥٠ دينارا اليوم مما يعني انها ستخسر الكثير ماديا ومعنويا.. ومن هنا فنحن نعتبر مشروعنا هذا انسانيا قبل ان يكون تجاريا.

شريحة عريضة

من هذه الفئة التي تلجأ لذلك أكثر من غيرها؟

- هذه الطريقة تخدم شريحة من المجتمع لا تستطيع الحصول على قروض من البنوك أو غيرها.. وذلك بسبب ضعف رواتبها.. فالبنوك ترفض اقراض أي شخص يقل راتبه عن ٢٠٠ دينار.. كذلك هي تخدم غير الموظفين كأصحاب سيارات الاجرة.. او أصحاب المحلات الصغيرة.. والبقالات.. وغيرها.

موافقة صاحبه أولا

○ وهل يعود الناس دائما إلى استرداد مجوهراتهم؟

- ٩٠ الى ٩٥٪ من الأشخاص يسترجعون مجوهراتهم، فأغلب ظائفاتهم مؤقتة.. ونحن لا نلجأ الى مصادرة الذهب الا بعد ان نرجع لهم ونتأكد ان لا رغبة لهم في استرجاعه، فنحن لا نستغل حاجة الناس أبدا.

○ ألبست هناك أية مخاطر في هذه العملية؟

- أبدا.. فبالنسبة للمشتري هناك عقد بيننا وبينه، وهناك اتفاق مسبق على سعر الاسترداد.. وليس هناك فوائد لتتراكم.. فالعملية مأمونة وواضحة بشكل كامل.

○ وبالنسبة لك كتاجر؟

- ليس هناك مخاطر تذكر بالنسبة لي فالضمان موجود تحت يدي.. ورأس المال متوافر والحمد لله فلا مجال للخسارة في حال واحدة وهي ان [illegible] الذهب أكثر مما هو عليه حاليا.. ولذلك فنحن نعطي المشتري سعرا أقل من قيمة الجرام بـ ٣٠٠ فلس تحسبا لانخفاض سعر الذهب.

حلال تماما

○ وما رأي الشرع في ذلك؟

- لقد سألت علماء دين اجمعوا على انه حلال.. فهو عقد يرضى الطرفين.. وهو مبايعة على طريقة البنوك الاسلامية.. كما أنه قبل كل شيء مساعدة للناس.. فهو قرض سهل المنال.. فلا حاجة لشهادة راتب أو ضمانات أخرى.. ولقد تأكدنا من هذه النقطة قبل ان نخطو مثل هذه الخطوة.

○ هذا بالنسبة للذهب.. ماذا اذا كانت المجوهرات تحوي أحجارا كريمة؟

- بعض الأحجار كازركون وغيرها لا تحسب.. فنحن نطرحها من سعر الذهب.. أما الاحجار القيمة كالماس وغيرها فنحن نقدمها من قبل متخصصين ونعطي ثمنا تقريبيا لصاحبها.

الذهب فقط

○ ألم تجرب أنواعا أخرى من الرهن غير الذهب كالساعات او الشبكات المؤجلة؟

- بصراحة.. لقد عرض علي كل ذلك واكثر من ذلك ولكنني امتنعت.. فمجالي هو الذهب ولن أدخل في متاهات أخرى قد تتسبب في مشاكل نحن في غنى عنها.

مواقف محرجة

○ ما هي المواقف التي صادفتك في مهنتك هذه؟

- هناك مواقف كثيرة.. فأحيانا يأتي شخص ليبيع كمية من الذهب يكون من بينها مجوهرات تقليد.. تبدو كالذهب تماما وتكون مع الوزن.. ويتحجج الشخص عندما يأتيه قد أخطأ وقد يكون أخطأ بالفعل.. فبعض الاكسسوارات تكون مطابقة للذهب وقد يحمل بعضها خطأ، ولكننا نستطيع بفضل خبرتنا في مجال الذهب التمييز بين الاثنين.. فختم البلدية مميز ولا يمكن تقليده.. ومن المواقف التي تحز في نفسي.. وتولمر في الشد تأثير.. ان يأتي الزوجان ويضع الزوج [illegible] ويطلقها [illegible] ليزيد وعندما يلمح خروج الزوجة ورغبتها في الاحتفاظ بذهبها ومساعدة زوجها في الوقت ذاته.. أجده موقفا صعبا.. ومحرجا ليس بالنسبة للزوجة فقط بل لي أنا أيضا.

وزارة التجارة

○ وما رأي وزارة التجارة في مثل هذا النشاط؟

- لقد راجعت وزارة التجارة منذ ان بدأت في هذه العملية.. ولم أجد أي معارضة، فهذا النشاط يدخل ضمن بيع وشراء الذهب.

مراعاة الله

○ هل هناك كلمة ترغب في توجيهها للتجار الذين يتون المضي في هذا المشروع؟

- يقول بعد تفكير: هناك رسالة هامة ارغب في توجيهها الى اصحاب محلات الذهب، فهذه المهمة ليست حكرا على أحد.. ولكن اطلب إلى من ينوي المضي فيها ان يراعي الله والناس والا يلجأ لاستغلال المحتاجين.. فالمحتاج مستعد للموافقة على أي شيء.. حتى لو طلب التاجر ٥٠٪ فائدة فلن يرفض لانه راغب في حل مشكلة له.. كدين عاجل او سفر للعلاج أو غيرهما.

سعر متغير

سيد جعفر العلوي أحد العاملين في مجال الذهب وبالتحديد في مجوهرات ابو علي التي تقوم بمبايعة الذهب ايضا وعن ذلك يقول: لقد بدأنا منذ أكثر من عامين في مبايعة الذهب.. ولقد وجدنا اقبالا منقطع النظير من قبل الزبائن.. فالزبائن يأتوننا من مختلف مناطق البحرين لمبايعة ذهبهم. اما عن نسبة ربحنا في كل جرام فهي متفاوتة وتختلف حسب حجم الذهب ومدة مبايعته.. وتتفاوت ايضا حسب الشهر الذي يتم البيع فيه.

وتكون النسب أعلى كلما قل الوزن.. فالسيدة التي تبيع ٤ جرامات تختلف عن تلك التي تبيع ٢٠٠ جرام.

○ ما حجم الاقبال تقريبا، كم شخصا تستقبلون كل يوم؟

- اننا نستقبل يوميا اعدادا تتراوح بين ستة الى عشرة اشخاص.. وتزداد هذه النسبة في بعض المواسم كالعيد وبدء الدراسة وغيرهما.

الساعات الثمينة أيضا

○ هل يقتصر نشاطكم على الذهب فقط؟

- لا.. اننا نرهن الذهب والساعات الثمينة ايضا.. ونلك بعد ان نقيمها.. وعادة لا يترك الشخص ساعته الا لفترة بسيطة، فالساعات الثمينة تفقد قيمتها عند البيع.. لذا فالشخص الذي يبايعنا في ساعته سرعان ما يعود لاسترجاعها.

○ هل هذه العملية.. مربحة؟

- بالطبع.. انها مربحة اكثر من بيع الذهب نفسه فالذهب يعيش اليوم أياما صعبة، ورغم ذلك يبيع الناس الذهب أكثر مما يشترونه.. فزبائن المحل يأتون ليبيع ذهبهم او رهنه أما الذين يقبلون على شرائه فهم قلة.

عملية مكلفة

○ اذا كانت هذه العملية مربحة فلم لا يلجأ اليها بقية التجار؟

- لانها لا يلجأ إليها إلا رأس مال كبير.. فالاعداد كما اسلفنا كبيرة.. ان لدينا اكثر من سبعة كيلوجرامات ذهب تخص آخرين.. أي ما قيمته اكثر من ٢٠ الف دينار.. وبعض المحلات لا يمتلك كل هذه السيولة، كما ان المحلات نفسها تعاني من ضائقة بسبب الوضع الحالي للذهب، فالمحلات ترهن ذهبها لدينا لتحصل على السيولة.. شأنها شأن الناس.. لدينا هنا أطفم ذهب تخص ما لا يقل عن ١٠ محلات مجوهرات جميعها بايعنا في ذهبها رغبة في الحصول على سيولة.

○ مدة المبايعة شهرين.. ماذا يحصل بعدها؟

- يفترض انه بعد هذه الفترة نصهر الذهب لسبائك وتعيد تشكيله ثانية، فنحن لا نبيع ذهبا مستعملا.. ولكن ليس هذا ما يحصل في الواقع.. فنحن نعطي الشخص مهلة تلو مهلة.. ونتصل به مرارا حتى يقول لنا انه غير راغب في الذهب.. عندئذ فقط نقوم بصهره وقد نصبر على الشخص مدة قد تصل إلى سنة اشهر.

قرض سريع

ويشاركه في الرأي زميله أحمد عبدالله زهير الذي يقول عن الوقت الذي تستلزمه هذه العملية: بالنسبة للذهب فاننا لا نحتاج إلى كثر من يوم او يومين لتسليم الشخص المبلغ.. اما اذا كانت المجوهرات تحوي أحجارا كريمة فاننا نحتاج الى ما لا يقل عن اربعة أيام لتسليم الشخص المبلغ وعمل المبايعة.. ونحن نستغرق هذا الوقت في التأكد من الحجر ومن سعره قبل عمل المبايعة.

○ ما هي الصيغة التي تكتب المبايعة بها؟

- عرض علينا نموذج من المبايعة كتب فيه:

لقد تم شراء هذا الذهب البالغ من الوزن «...» جرام بقيمة «...» وقد اصبح ملكا لنا ولو رغب البائع في شرائه مرة اخرى سنبيعه له بفرق «...» وبرفق بالمبايعة اسم الشخص وتوقيعه.

مخاطر المهنة

○ هل سبق ان بايعتم زميا اتضح فيما بعد انه كان مسروقا؟

- حدث ذلك مرة.. فقد عرض علينا ذهب للمبايعة وليس للبيع وقد تسلم الشخص المبلغ.. واتضح بعد ذلك انه سرقه من مدة سنتين واسترجعت الشرطة الذهب.. وبالطبع لم نسترد نقودنا.

○ وما هي الاحتياطات التي تتخذونها الآن؟

- اننا لا نشتري ذهبا من رجل الا اذا كانت زوجته معه.. او كان يملك رصيدها.. عندها فقط نشتريه منه وذلك تحسبا لبيس لان يكون مسروقا فقط.. بل ان يكون الزوج قد لجأ إلى بيعه من دون معرفة زوجته او رضاها.

مشروع ناجح

○ كيف تنظرون لهذا المشروع بعد مرور اكثر من سنتين على عملكم به؟

- انه ناجح جدا.. والناس مرتاحة منه وراضية عنه أشد الرضا.. فهي مساعدة لهم.. ومحافظ على مجوهراتهم الثمينة فنحن نتساعد مع الناس لأقصى الحدود المتاحة.. فهؤلاء فهو أهلنا ولن نلجأ إلى استغلالهم أبدا.

شبه استغلال

سيد حسن العلوي، رغم انه يعمل أيضا في نفس المجال فانه ينتقد هذه العملية فهو يقول: رغم كل الايجابيات التي ترونها في هذه العملية، فانها تعتبر نوعا من الاستغلال لحاجة الناس.. فالمرأة التي تمتلك ذهبها بسبب حاجتها لمبايعة ولأناس دينار كيف تستطيع ان ترده مضافا اليه خمسين أو ستين دينارا.

اذا كانت هذه المرأة عاجزة عن توفير المال فكيف ستوفره مضافا اليه مبلغ اضافي.

○ هل تفترح ان يكون الرهن مجانيا او ما شابه؟

- ان ما اقترحه هو ان تعتمد اسعار منخفضة جدا وفي بعض الحالات نعم.. اقترح ان يكون مجانيا.. ويضيف: هناك نساء يبعن ذهبهن لمعالجة ابنائهن.. او لدفع رسوم الكهرباء كي لا تقطع عليهن في أشهر الصيف الحارة.. هؤلاء في حاجة لمساعدة.. وليس لان نزيد بؤسهن وعوزهن.

مصالح الناس أولا

○ ولكن ذلك إضرار بالتاجر وبمصالحه أيضا.

- التاجر يملك المال الذي يجعله يتحمل الخسارة.. اما الشخص الفقير فمن أين له هذا المال.. ثم ان التاجر ينقص ٣٠٠ فلس من سعر الجرام حتسبا لانخفاض سعر الذهب فما هو الوضع في حال ما اذا استنخفض الزيونة عن ذهبها وطلبت ان يبياع وكان السعر على حاله، فهل يعاد للزبونة بقية مالها في هذه الحالة؟.. المسألة بحاجة الى تنظيم اكثر.

ورغم كل ذلك تبقى قضية مبايعة الذهب مساعدة للناس.. وفكرة أراحت الكثيرين من أعباء الديون وشروط البنوك الصعبة على البعض أحيانا.

وتوضيحا للموقف الشرعي من هذه العملية توجهنا لفضيلة الشيخ سليمان المدني رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية حيث أفاد ان الذهب من الانواع الربوية وبيعه يخشى دائما ان يكون بيعا ربويا، فلا يجوز بيع الجنس الربوي على نحو يكون ثمنه من نفس جنسه مع زيادة فلا يجوز بيع عشرين جراما من نفس القيمة الاسمية كما لا يجوز بيعه بمحصله الذهب ولا تنسه في الحاجة التي يشعبها الناس دون استبدال، كما ان تقريه المعاملة بين سائر السلع فقط في جميع الحالات، فبي أن مركز شيخان للذهب بمجرد سحب المعتبر لها اصبح عنها، وتعود مجرد وقاية من بخلاف الذهب والفضة فان لهما كمعادل بين سائر السلع تبقى لها القيمة الذاتية وبالرغبة التي كانا يشبعانها ولا سالكين في المعاملة.

والخلاصة ان بيع الذهب [illegible] الوقت الحاضر حيث تلوح [illegible] منه الدولار الأمريكي [illegible] ثمنه في السوق الكاذبة [illegible] يسلمه ما اشتراه منه بعد [illegible] اشتراه منه بسعر أعلى من [illegible] الحالية بشرط ان يدفع له [illegible] بعد أجل لا يدخل في [illegible] الذي يشترط فيه ان يكون [illegible] نسبة.

نعم لو كان الذهب الذي [illegible] عليه عقد البيع او المقابلة [illegible] بسكة المعاملة المشتركة في [illegible] يكون حالا، فلا يصح بيع [illegible] او السلم في الصرافة اذا كان [illegible] والمثمن من المعدن.. والفضة.

أما في حالة اختلاف [illegible] فالظاهر ان بيع النسيئة [illegible] لا يبطل، ولا يتحقق به ربا [illegible] لو باعه الف ليرة عثمانية [illegible] انجليزية بعشرين الف [illegible] ورقي، لأن أحد النوعين [illegible] الأثمان الحقيقية، والنوع [illegible] ذاتية، وانما هي قائمة [illegible] المعتبر فلو سمت الدولة [illegible] لهذه الورقة لم تعد لها الا [illegible] ورقة عادية بحجمها، بل ربما [illegible] الورقة البيضاء التي حجمها [illegible] تقدمها هذه الورقة حين [illegible] الكتابة عليها، بخلاف الذهب [illegible] قيمته الاستهلاكية لا تسقط [illegible] استعماله نقدا معادلا [illegible] السلع كما نشاهد في حال [illegible] العثمانية.

وتعود بنا الآيات الى [illegible] معادلة بالذهب والفضة وان [illegible] يتمكن من استبدالها باحدهما [illegible] شاء، ونعود بنا الآيات الى [illegible] فاولا ان كثيرا من الن [illegible] الوقت الحاضر لا تعطي [illegible] جزءا من عملتها بالذهب او [illegible] وثانيا ان تمكن عامل [illegible] المقدية من شراء الذهب [illegible] بالمحلات التجارية [illegible] البحرين الوطني [illegible] تحولن بالتحق (٣٠٦) [illegible] في جميع الحالات، في [illegible] نفس القيمة الاسمية [illegible] بالمحلات (١٣٩) طالبا [illegible] بالمحلات الزرعية الفيارية [illegible] ولا نشبه [illegible] ولا واطئة.

الذهب بالنسبة للمرأة مصدر للجمال والمباهاة والأمان

إعداد من الذهب التي تمت صياغته

خليل درويش

أحمد عبدالله زهير

سيد حسين العلوي

ياسر عبدالله

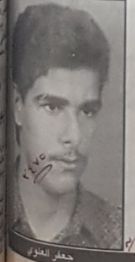

جعفر العلوي

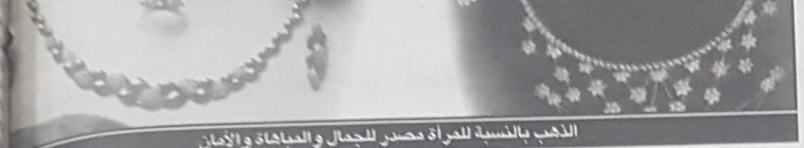

الذهب بالنسبة للمرأة مصدر للجمال والمباهاة والأمان

المبلغ.. اما اذا كانت المجوهرات تحوي احجارا كريمة فاننا نحتاج الى ما لا يقل عن اربعة أيام لتسليم الشخص المبلغ وعمل المبايعة، ونحن نستغرق هذا الوقت في التأكد من الحجر ومن سعره قبل عمل المبايعة.

○ ما هي الصيغة التي تكتب المبايعة بها؟

- عرض علينا نموذج من المبايعة كتب فيه:

لقد تم شراء هذا الذهب البالغ من الوزن «...» جرام بقيمة «...» وقد اصبح ملكا لنا ولو رغب البائع في شرائه مرة اخرى نبيعه له بفرق «...» ويرفق بالمبايعة اسم الشخص وتوقيعه.

مخاطر المهنة

○ هل سبق ان بايعتم ذهبا اتضح فيما بعد انه كان مسروقا؟

- حدث ذلك مرة.. فقد عرض علينا ذهب للمبايعة وليس للبيع وقد تسلم الشخص المبلغ.. واتضح بعد ذلك انه سرقه من مدة سنتين واسترجعت الشرطة الذهب.. وبالطبع لم نسترد نقودنا.

○ وما هي الاحتياطات التي تتخذونها الآن؟

- اننا لا نشتري ذهبا من رجل الا اذا كانت زوجته معه.. او كان يملك رصيدا. عندها فقط نشتريه منه وذلك تحسبا ليس لان يكون مسروقا فقط.. بل ان يكون الزوج قد لجأ إلى بيعه من دون معرفة زوجته او رضاها.

مشروع ناجح

○ كيف تنظرون لهذا المشروع بعد مرور اكثر من سنتين على عملكم به؟

- انه ناجح جدا.. والناس مرتاحة منه وراضية عنه أشد الرضا.. فهي مساعدة لهم.. ومحافظ على مجوهراتهم الثمينة فنحن نتساعد مع الناس لأقصى الحدود المتاحة.. فهؤلاء فهو أهلنا ولن نلجأ إلى استغلالهم أبدا.

شبه استغلال

سيد حسن العلوي، رغم انه يعمل أيضا في نفس المجال فإنه ينتقد هذه العملية فهو يقول: رغم كل الايجابيات التي ترونها في هذه العملية، فإنها تعتبر نوعا من الاستغلال لحاجة الناس.. فالمرأة التي تبيع ذهبها بسبب حاجتها لمائة أو مائتي دينار كيف تستطيع ان ترده مضافا اليه خمسين أو ستين دينارا.

اذا كانت هذه المرأة عاجزة عن توفير المال فكيف ستوفره مضافا اليه مبلغ اضافي.

○ هل تقترح ان يكون الرهن.. مجانيا او ما شابه؟

- ان ما اقترحه هو ان تعتمد اسعار مخفضة جدا وفي بعض الحالات نعم.. اقترح ان يكون مجانيا.. ويضيف: هناك نساء يبعن ذهبهن لمعالجة ابنائهن.. او لدفع رسوم الكهرباء كي لا تنقطع عليهن في أشهر الصيف الحارة.. هؤلاء في حاجة لمساعدة.. وليس لان نزيد بؤسهن وعوزهن.

مصالح الناس أولا

○ ولكن ذلك إضرار بالتاجر وبمصالحه أيضا؟

- التاجر يملك المال الذي يجعله يتحمل الخسارة.. اما الشخص الفقير فمن أين له هذا المال. ثم ان التاجر ينقص ٣٠٠ فلس من سعر الجرام تحسبا لانخفاض سعر الذهب فما هو الوضع في حال ما اذا استنفت الزبونة عن ذهبها وطلبت ان يباع وكان السعر على حاله. فهل يعاد للزبونة بقية مالها في هذه الحالة؟.. المسألة بحاجة الى تنظيم اكثر.

ورغم كل ذلك تبقى قضية مبايعة الذهب مساعدة للناس.. وفكرة أراحت الكثيرين من أعباء الديون وشروط البنوك الصعبة على البعض أحيانا.

وتوضيحا للموقف الشرعي من هذه العملية توجهنا لفضيلة الشيخ سليمان المدني رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية حيث أفاد ان الذهب من الانواع الربوية وبيعه يخشى، دائما ان يكون بيعا ربويا، فلا يجوز بيع الجنس الربوي على نحو يكون ثمنه من نفس جنسه مع زيادة فلا يجوز بيع عشرين جراما من الذهب من عيار ١٨ بخمسة عشر جراما من الذهب من عيار ٢٤، وكذلك لا يجوز بيع عشرة كيلوات من تمر الخنيزي بثمانية كيلوات من تمر الخلاص، وهكذا الحال في اللحم وفي غيره من الاجناس الربوية. اما اذا اختلف جنس المبيع عن الثمن حتى لو كان احدهما من الاجناس الربوية او كان كلاهما من الاجناس الربوية فان البيع لا يكون ربويا، بل يكون كسائر البيوع، وبالتالي يجوز للمتبايعين ان يشترطا فيه الشروط التي تحقق اهدافهما المقصودة من اجراء العقد.

ففي مثل موضوع السؤال لا مانع من ان يشترط المشتري والبائع ما يرى كل واحد انه يحقق له المصلحة من عملية التعاقد التي يريد ان يبرمها مع الطرف الآخر كأن يشترط عليه انه لو احتاج في المستقبل إلى ان يشتري نفس الكمية والدرجة من الذهب فلا يزيد عليه في ثمنه بأكثر من هذه النسبة.

نعم لو كان الذهب الذي أجرى عليه عقد البيع أو المقايضة مسكوكا بسكة المعاملة فيشترط في بيعه ان يكون حالا، فلا يصح بيع الذهب او السلم في الصرافة اذا كان الذهب والمثمن من المعدنين - الذهب والفضة.

أما في حالة اختلاف احد العوضين عن الذهب والفضة فالظاهر ان بيع النسيئة او السلم لا يبطل، ولا يتحقق به الربا، كما لو باعه الف ليرة عثمانية او انجليزية بعشرين الف دينار ورقي، لأن أحد العوضين ليس من الاثمان الحقيقية، وقيمته ليست ذاتية، وانما هي قائمة باعتبار المعتبر فلو سحبت الدولة اعتبارها لهذه الورقة لم تعد لها الا قيمة أي ورقة عادية بحجمها، بل ربما كانت الورقة البيضاء التي بحجمها أرفع قيمة منها، لان لها قيمة استهلاكية تفقدها هذه الورقة حيث انه يمكن الكتابة عليها، بخلاف الذهب فان قيمته الاستهلاكية لا تسقط بسبب استعماله نقدا معادلا بين سائر السلع كما تشاهد في حال الليرة العثمانية.

ودعوى ان الاوراق النقدية معادلة بالذهب والفضة وان حاملها يتمكن من استبدالها بأحدهما متى شاء، دعوى عارية من البرهان.

فأولا ان كثيرا من الدول في الوقت الحاضر لا تغطي عملتها او جزءا من عملتها بالذهب او الفضة وثانيا ان تمكن حامل الورقة النقدية من شراء الذهب بها لا يجعلها قائمة مقام الذهب او الفضة في جميع الحالات، فهي لا تحمل نفس القيمة الاستهلاكية التي يحملها الذهب ولا تشبع نفس الحاجة التي يشبعها الذهب من دون استبدال، كما ان قدرتها على المعادلة بين سائر السلع تفقد منها بمجرد سحب المعتبر لها اعتباره عنها، وتعود مجرد ورقة عادية بخلاف الذهب والفضة فان قيمتهما لا تسقط بسحب الدولة اعتبارها لهما كمعادل بين سائر السلع بل تبقى لها القيمة الذاتية ويشبعان الرغبة التي كانا يشبعانها يوم كانا سالكين في المعاملة.

والخلاصة ان بيع النسيئة او السلم في الصرافة الحديثة في الوقت الحاضر، حيث تقوم على بيع الاثمان الورقية كما لو اشترى منه الدولار الامريكي بين الناس ثمنه في السوق الكالية شريطة ان يسلمه ما اشتراه منه بعد أجل، او اشتراه منه بسعر أعلى من السوق الحالية بشرط ان يدفع له الثمن بعد أجل لا يدخل في بيع الصرف الذي يشترط فيه ان يكون حالا.

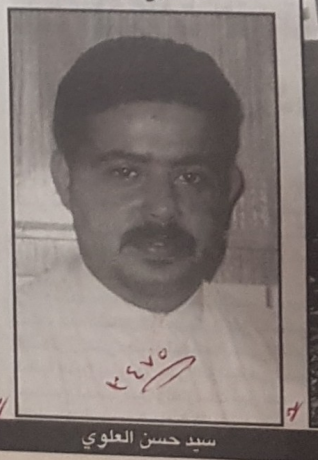

سيد حسن العلوي

ياسر عبدالله

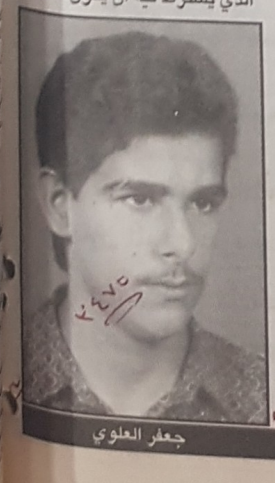

جعفر العلوي